لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط أقرت مشروع القانون المتعلق ببراءات الإختراع وكيفية تسجيلها وشكلت لجنة فرعية من أجل دراسة إقتراح القانون المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وإعادة صياغتة

الأربعاء 23 تشرين الثاني 2022

عقدت لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2022/11/23، برئاسة رئيس اللجنة النائب فريد البستاني، وحضور النواب السادة: ناصر جابر، أغوب ترزيان، فيصل الصايغ، حليمة قعقور، فادي علامة، حسن عزالدين، بيار بو عاصي، وليم طوق، أمين شري، عدنان طرابلسي، مارك ضو ومحمد سليمان.

كما حضر الجلسة:
-عن وزارة الإقتصاد والتجارة د. وسام العميل.
-عن وزارة الخارجية والمغتربين مجدي رمضان.
-عن وزارة المال د. رجاء الشريف.

وذلك لمتابعة درس جدول الأعمال التالي:

-1مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 9739 الرامي إلى إلغاء القانون رقم 394 تاريخ 2002/6/5.

-2إقتراح القانون حول المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات: إنشاء منصة رسمية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

إثر الجلسة قال النائب فريد البستاني:
"النقاش كان مثمرا جداً فالموضوع مهم جداً وتناول براءات الإختراع وكيفية تسجيلها وبأي خلفية. واستمعنا خلال الجلسة الى ممثل وزارة الخارجية وأقرت اللجنة القانون."

أضاف" :كذلك جرى النقاش في مشروع القانون المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات. أعلم أن اليوم الأولوية للقضايا المعيشية ولكن إذا أردنا تحسين نوعية الشركات في القطاع الخاص علينا أن نواكب ما يحصل في العالم كله بالنسبة للمسؤولية الإجتماعية. صحيح أن المؤسسات تبغي الربح وهذا أمر طبيعي ولكن لديها مسوؤلية إجتماعية. وقد جرى الإستماع الى مقدم الإقتراح الدكتور فادي علامة، وأوجه التحية الى الزميل النائب السابق إبراهيم عازار وهو إقتراح مهم، وكان هناك تأييد من أعضاء اللجنة للإقتراح، واعتبروا أنه بادرة خير. وجرى تأليف لجنة فرعية من أجل دراسة الإقتراح وإعادة صياغتة والوصول به الى إقراره ومن ثم تطبيقه بمرونة كافية."